الاسبق، ريتشارد نيسكون، لموسكو، في صيف العام ١٩٧٢، بدأ الاتحاد السوفياتي في فتح حوار مع الجانب الاميركي لتنشيط العلاقات الاقتصادية، والتجارية، بين الطرفين. وبسرعة تحرّكت جماعات الضغط اليهودية مع اصدقائها في الكونغرس الاميركي؛ وترتّب على هذا التحرّك ان قدّم السناتور هنري جاكسون، بالاشتراك مع عضو مجلس النواب تشارلز فانيك، تعديلاً لتشريع التجارة الخارجية الاميركية يمنع الحكومة الاميركية من تقديم تسهيلات ائتمانية تجارية، أو قروض تجارة، أو مزايا جمركية، أو معاملة تفضيلية للدول التي تضع قيوداً على هجرة مواطنيها الى الخارج. وقد كان المقصود بهذا التعديل التشريعي، المسمّى «جاكسون ـ فانيك»، ربط أي نمو في العلاقات التجارية الاميركية ـ السوفياتية بموضوع السماح لليهود السوفيات بالهجرة. ولا يزال موضوع الغاء هذا التشريع، أو ايقاف العمل به، أو تعديله، هو المحور الخفي للأزمة الحالية لهجرة اليهود السوفيات.

وقد شهد العام ١٩٨٨ استمراراً في نهج التحسّن في علاقات الشرق والغرب، بصفة عامة، والعلاقات السوفياتية ـ الاميركية، بصفة خاصة. وخلال أيار (مايو) من ذلك العام، عقد لقاء القمّة الرابع الشهير بين الرئيسين، رونالد ريغان وميخائيل غورباتشيوف. وفي الجلسة الاولى لهذا اللقاء، التي عقدت بتاريخ ٢٩ أيار (مايو)، خصص كامل الوقت للبحث في قضية حقوق الانسان. وقد احتوت هذه القضية على شقين: أولهما يتعلق بحالات فردية لانتهاك حقوق الانسان في الاتحاد السوفياتي، حيث تقدّم ريغان بطلب الى غورباتشيوف يشمل ١٤ حالة انتهاك لحقوق الانسان، وطالبه باتخاذ اجراءات عاجلة بشأنها؛ وثانيهما، وهو الاهمّ، يتعلق بهجرة اليهود السوفيات، حيث ضخّم ريغان هذه المسألة، وأدخلها في عداد انتهاكات حقوق الانسان، ومن ثمّ تقدّم بطلب الى غورباتشيوف لاتخاذ اجراءات عاجلة للسماح بهجرة عدد من اليهود السوفيات. وكانت هذه هي البداية الحقيقية لهذا الموضوع.

وخلال لقاء القمّة الاميركي ـ السوفياتي الأخير، في مالطا، نوقش موضوع تشريع «جاكسون ـ فانيك» بين الرئيسين، جورج بوش وغورباتشيوف، فأسفر النقاش عن اتفاق الطرفين على ان صدور قانون سوفياتي جديد يحرّر الهجرة السوفياتية من أية قيود هو الشرط الوحيد لايقاف العمل بتعديل تشريع «جاكسون ـ فانيك» واعطاء الاتحاد السوفياتي معاملة الدولة الاولى بالرعاية. وفي هذا الاطار جاءت محاولات الكونغرس بالضغط، بعنف، على كل من الادارة الاميركية والجانب السوفياتي، لربط تطوّر العلاقات فيما بينهما بموضوع الهجرة المباشرة لليهود السوفيات من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل. وربط الكونغرس، بمجلسيه، بين موافقة الاتحاد السوفياتي على تنفيذ الاتفاق التجاري بين شركة «ايروفلوت» السوفياتية وشركة «العال» الاسرائيلية، والذي ينصّ على قيام الشركة السوفياتية برحلات مباشرة بين موسكو وتل ـ أبيب لنقل اليهود السوفيات، وبين ايقاف العمل بتشريع «جاكسون ـ فانيك».

وقد استطاعت شركة «العال» ان تعقد اتفاقاً مع الخطوط الجوية السوفياتية «ايروفلوت»، على تسيير خط مباشر من موسكو الى تل ـ أبيب لنقل المهاجرين اليهود. وعندما تسرّب الخبر، تحرّكت قيادة الاتحاد السوفياتي وأصدرت قراراً بالغاء هذا الاتفاق. وقد وقّع الاتفاق في الاسبوع الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، وأُلغي في الاسبوع الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠. وأسرعت اسرائيل الى الولايات المتحدة الاميركية لمخاطبة الاتحاد السوفياتي لعدم الالغاء، وكان الرد السوفياتي ان باب الهجرة ليهود الاتحاد السوفياتي مفتوح لم يغلق، ولكن ترتيب رحلات مباشرة من موسكو